



سبل الحماية الاجتماعية والدعم الاقتصادي

لصغار الفلاحين المتضررين من وباء فيروس الكورونا "كوفيد-١٩" في مصر والموجة
السيئة للطقس

ورقة سياسات

ابريل ٢٠٢٠

ورقة سياسات ملتقى الحوار للتنمية وحقوق النسان

برج ١٠١ ، امتداد الامل أوتوستراد المعادي ، الدور الثاني شقة ٢٤، القاهرة.



يبلغ إجمالي أعداد العاملين بقطاع الزراعة، حوالي ٦,٤٧٨ ملايين مشغلاً يشكلون نحو ٢٥,٦٪ من إجمالي قوة العمل، وذكر بحث القوى العاملة الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عن الربع الثالث من عام ٢٠١٧، أن هذا النشاط من أهم الأنشطة الاقتصادية التي اجتذبت أكبر نسبة من الداخلين في سوق العمل حيث اجتذب هذا القطاع نحو ٣١٢ ألف مشغول زيادة خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٧، ويساهم القطاع الزراعي، بتكلفة عوامل الإنتاج وبالأسعار الجارية عام ٢٠١٦/٢٠١٧ بنحو ٣٥٤,٩ مليار جنيه، مقابل ٣١٨,٨ مليار جنيه عام ٢٠١٥/٢٠١٦ بينما كان القطاع الزراعي قبل ٤٠ عاماً يمثل نسبة بين ٣٥ و ٤٠٪ من إجمالي الناتج القومي لمصر، وبلغت قيمة الدعم الممنوح للمزارعين عام ٢٠١٦/٢٠١٧ نحو ٤٧١٢,٥ مليون جنيه

وبالرغم من ذلك غاب القطاع الزراعي عن الحوافز التي أعلنها مجلس الوزراء؛ لدعم الاقتصاد المصري في مواجهة التداعيات السلبية لفيروس كورونا، على الرغم من الخسائر الكبيرة التي تعرض لها القطاع؛ بسبب التغيرات المناخية، وتوقف الصادرات.

كما أن الظروف الأخيرة تسببت في عدم قدرة بعض صغار الفلاحين على بيع الخضروات، مما قد يعرض البعض للخسارة، بالإضافة إلى تعليق العمل في أسواق الماشية الأمر الذي انعكس أيضاً على عدم تحقيق هامش ربح، وسبب ارتفاع أسعار بعض الخضروات نتيجة عدم القدرة على نقلها للأسواق.

وهو ما دفع النائب رائف ترمز، عضو لجنة الزراعة والري بمجلس النواب، بطلب إحاطة موجه لرئيس مجلس الوزراء، بشأن دعم الفلاح وصغار المزارعين والمربين بشكل مباشر، لافتاً إلى أن هناك جهوداً كبيرة وحزمة من القرارات التي اتخذتها الدولة لدعم كافة فئات المجتمع التي تأثرت من انتشار فيروس كورونا، وشملت الشركات العاملة في مجال الزراعة والإنتاج والتصنيع، مشدداً على ضرورة أن تشمل هذه القرارات صغار الفلاحين.

حوافز البنك المركزي لا تكفي

بالرغم ان البنك المركزي المصري، أعلن إضافة الشركات العاملة في المجال الزراعي والإنتاج والتصنيع الزراعي بما يشمل محطات تصنيع وتعبئة السلع الزراعية والثلاجات والثروة الحيوانية والسمكية والداجنة إلى مبادرة تمويل ودعم القطاع الخاص الصناعي بفائدة ٨٪ متناقصة، وذكر البنك المركزي المصري أن القرار يشمل الشركات التي يبلغ حجم أعمالها وإيراداتها السنوية من ٥٠ مليون جنيه وحتى مليار جنيه.



وأكد المركزي استمرار سريان مبادرة منح تسهيلات ائتمانية بفائدة ٥ في المائة متناقصة للشركات والمنشآت الصغيرة العاملة في المجال الزراعي والتصنيع الزراعي، التي يبلغ حجم أعمالها وإيراداتها السنوية ٢٥٠ ألف جنيه وحتى أقل من ٥٠ مليون جنيه.

الا ان ذلك لا يكفي لدعم الفلاحين وبخاصة صغار المزارعين، فالقطاع الزراعي يعاني أيضاً من ضعف الاستثمارات الحكومية، إذ تخصص ٢٪ فقط منها بصورة سنوية، ويجب أن تتم زيادتها مع الاهتمام بصغار المزارعين.

كما أن الموجة السيئة للطقس في بداية مارس تسببت في خسائر كبيرة للفلاحين، لكن لم يتم الإعلان بعد عن كيفية التعامل معها، وما إذ كانت الدولة ستعوض الفلاحين عن تلك الخسائر أم لا؟

إن محاصيل البطاطس والفراولة والبصل أبرز المحاصيل التي تضررت مساحات كبيرة منها، إذ إن المياه كانت متوقفة في الأراضي بكميات كبيرة لم يستطيع الفلاحون التخلص منها بسهولة، وهو ما سيؤثر على إنتاج المواسم الحالية منها.

تراجع الإنتاج يضر السوق المحلي أكثر من التصدير في الفترة الحالية، خاصة مع وقف أغلب دول العالم حركة الاستيراد والتصدير مع الدول الأخرى، لكن الأهم حالياً هو النظر إلى الإنتاج للاستهلاك المحلي؛ تحسباً لاستمرار أزمة كورونا.

وكان وزير الزراعة قد اجتمع مع المصدرين المصريين، بحضور رئيس لجنة الزراعة بمجلس النواب، لدعم المصدرين للحاصلات الزراعية.

في حين أن من يحتاج الدعم هم الفلاحين وليس كبار رجال الأعمال، وذلك لإزالة الحواجز التي تعرقل طريقهم لتصدير منتجاتهم، والحصول على حقوقهم في ظل كثرة الإجراءات.

دروس مستفادة من أزمة الكورونا

تحليل الدروس المستفادة من أزمة كورونا تدعو لتعظيم الإنتاج الزراعي لدينا، والعمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الاستراتيجية، التي لا يمكن الاستغناء عنها، مثل القمح والذرة، وغيرها، وذلك من خلال إعداد خطة قصيرة الأجل وأخرى طويلة الأجل لتحقيق الاكتفاء الذاتي.

ومن الجدير بالذكر أن الدولة بالفعل شرعت في تحقيق الاكتفاء الذاتي من بعض المحاصيل، من خلال مشروعات المليون ونصف فدان وغيرها من مشروعات استصلاح الأراضي، إلا انه أصبح من الأفضل الإسراع في تلك الخطوات، لاسيما وان البلاد تمتلك الموارد اللازمة لذلك.



وقد آن الوقت لتعظيم الاستفادة من مراكز البحوث الزراعية في ذلك الوقت، حيث بإمكانها المساعدة في التوسع الرأسي بالزراعة وتحقيق نتائج أفضل وأسرع وأقل في التكاليف.

أصبح حماية الفلاح اولوية، وبحث الاستعدادات لموسم حصاد القمح، وآليات العمل في ظل الأوضاع الراهنة، وأن يكون هناك تطبيق عملي فعال للإجراءات التي اتخذتها الدولة بشأن فيروس كورونا، خلال فترة الحصاد التي اقتربت أو فيما يخص التوريد وخطة العمل لمنع التكدسات في عمليات التوريد والتحصيل.

وإزالة المعوقات التي تواجه الفلاح المصري من حيث توفير التقاوي والأسمدة والمبيدات بأسعار مناسبة، والتسويق وشراء المحاصيل بأسعار تحقق للمزارعين أرباحاً مناسبة.

المحاصيل الاستراتيجية

تواجه المحاصيل الاستراتيجية والهامة والتي منها على سبيل المثال لا الحصر، القمح والأرز العديد من المشاكل، مثل عملية تحديد سعر استلام محصول القمح من الفلاحين فهي مشكلة موسمية، حيث تؤثر على زيادة المساحات من زراعة القمح في الموسم الذي يليه بالزيادة تارة والنقص تارة أخرى، نظراً لأن الحكومة تتجه للتسعير طبقاً للأسعار العالمية التي تتأرجح ما بين الزيادة والانخفاض، وعدم تطبيق قانون الزراعات التعاقدية وإعلان سعر القمح قبل الزراعة، بدلاً من الاعتماد على السعر العالمي كمعيار.

كما أن المشكلة الأساسية لمحصول الأرز تتمثل في تقليص مساحة زراعته والتي كانت تزيد على (٣) مليون فدان وتحقق اكتفاء ذاتي من إنتاجها وذلك قبل عام (٢٠١٨)، ولكن قلصت وزارة الزراعة هذه المساحة في العام الجاري إلى مليون و(١٠٠) فدان، وحرمت الكثير من المناطق من زراعته، في حين أنها أراضي لا تصلح سوى لزراعة الأرز بسبب ارتفاع نسبة الملوحة بها، مما يعني أن زراعتها من المحاصيل البديلة وليكن محصول الذرة على سبيل المثال لن يؤتي ثماره، وإذا كانت المشكلة في مياه الري فيجب ان يكون هناك توزيع عادل لها.

خلال أسابيع قليلة سيبدأ موسم حصاد القمح في مصر، ومن الضروري ضمان حماية ودعم العمال الذين يقومون بعملية الحصاد وتأمين دخل مناسب لمزارعي القمح عن طريق رفع قيمة توريد المحصول للصوامع والشون. على الدولة أن تسهل شحن القمح إلى المطاحن والشون وتأمين توفيره لإنتاج الخبز وتقليل الهدر في عمليات الحصاد والنقل، وأيضاً ضمان استمرار الفلاحين في إنتاج القمح العام المقبل عبر منحهم حافز إنتاج ودعمهم مادياً وفنياً لتفادي حدوث أزمة هذا العام والعام المقبل.

ولا يبدو هذا بعيداً عن إجراءات وقائية اتخذتها دول عديدة لضمان الأمن الغذائي المحلي في ظل مخاوف حقيقية من تكرار أزمة غذائية جديدة، من ضمنها مصر التي أوقفت تصدير البقوليات لثلاثة أشهر، فعلى سبيل المثال، علقت كازاخستان صادراتها من القمح والسكر والبطاطس والجزر والبصل والكرنب حتى ١٥ أبريل/ نيسان على الأقل، مثلما علقت روسيا صادراتها من القمح والأرز الشوفان والأغذية المجهزة من ٢٠ إلى ٣٠ مارس. أما فيتنام فأوقفت صادرات الأرز لضمان الأمن الغذائي المحلي.

ورغم القرار المصري بوقف تصدير البقوليات، فإن مشكلة مصر الحقيقية تبدو في توفير القمح. خاصة أن مصر، وهي أكبر مستورد للقمح في العالم، تعتمد بشكل أساسي على روسيا في توفير احتياجاتها.

خسائر الفلاحين

إن الذعر والارتباك نتيجة الخوف من انتقال فيروس كورونا بين الدول أربك الأسواق العالمية خاصة الأسواق الصينية مما أثر وسيؤثر سلباً على معظم دول العالم وخاصة الدول النامية وحتما ستتضرر السوق المحلية.

كما أن بعض المنتجات الزراعية المصرية قد تنخفض أسعارها وبعضها قد يرتفع نتيجة لاتجاه بعض الدول لتشديد قواعد الاستيراد والتصدير وتوقفها أحيانا.

والمنتجات الزراعية الأكثر تأثراً هي الموالح المصرية حيث استوردت الصين نحو ٢٣٧ ألف طن موالح في الموسم الماضي وفي حال توقف التصدير للصين دون فتح أسواق جديدة لتصدير الفائض من الموالح المصرية قد يؤدي ذلك إلي تكديس الموالح في الأسواق المصرية وانهايار أسعارها بما يضر المزارعين.

كما أن استمرار تفشي هذا الوباء دون السيطرة عليه أدى الى وقف حركة الشحن بالطائرات من وإلى الصين سيؤثر علي تصدير العنب والبلح والرومان والفراولة المجمدة من مصر للصين لأن الشحن بالسفن يستغرق وقتاً طويلاً ويبطئ من وصول الشحنات لهذه المنتجات الزراعية سريعة التلف.

وبالرغم ان مصر لا تستورد من الصين منتجات زراعية تذكر باستثناء بعض كميات الثوم والأرز أحيانا فإننا نستورد منها معظم مستلزمات الإنتاج والمواد الخام وقطع الغيار والآلات الزراعية لمعظم الصناعات المصرية وخاصة صناعة النسيج والإلكترونيات مما قد يؤثر بالسلب علي تنمية القطاع الزراعي الرقمي والتصنيع الزراعي بعد اتجاه مصر إلي الزراعة المتطورة والرقمية بالزراعة داخل الصوب وميكنة القطاع الزراعي والبدء في استخدام الكارت الذكي والطموح في إعادة صناعة الغزل والنسيج لسابق عهدها والتوجه لزيادة القيمة الاقتصادية المضافة بالتصنيع الزراعي للمنتجات الزراعية المصرية.



وقد يؤدي استمرار هذا الوباء لارتفاع أسعار اللحوم الحمراء خاصة أن مصر تستورد نحو ٦٠٪ من احتياجاتها من اللحوم من الخارج، كما تستورد غالبية مستلزمات صناعة الأعلاف والذي قد يؤدي نقصها إلى ارتفاع أسعار الأعلاف وبالتالي ارتفاع أسعار المواشي والدواجن والأسماك.

كما يمكن أن يثير عدم اليقين بشأن توافر الغذاء موجة من قيود التصدير، مما يخلق نقصاً في السوق العالمية. ويمكن لمثل ردود الفعل هذه أن تغير التوازن بين العرض والطلب الغذائي، بما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وزيادة تقلبها. لقد تعلمنا من الأزمات السابقة أن هذه التدابير تضر بشكل خاص بالدول ذات الدخل المنخفض والتي تعاني من عجز غذائي وبجهود المنظمات الإنسانية لشراء الغذاء لمن هم في أمس الحاجة إليه.

يجب أن نمنع تكرار مثل هذه الإجراءات الضارة. كما أن من المهم جداً حماية منتجي الأغذية والعمال الزراعيين على مستوى التصنيع والتجزئة لتقليل انتشار المرض ضمن القطاع إلى الحد الأدنى والمحافظة على سلاسل امداد الأغذية. ويجب أن يظل المستهلكون، وخاصة الفئات الأكثر ضعفاً فيهم، قادرين على الوصول إلى الغذاء داخل مجتمعاتهم وفقاً لمتطلبات السلامة الصارمة.

التعاونيات

لا يمكن الحديث عن حماية صغار الفلاحين دون التطرق الى الدور الحاسم للتعاونيات الشاملة والفعالة ومنظمات المنتجين في دعم صغار المنتجين الزراعيين والفئات المهمشة مثل الشباب والنساء. هم يمكننا أعضائهم اقتصاديا واجتماعيا، ويخلقون فرص عمل في المناطق الريفية المستدامة من خلال نماذج الأعمال القادرة على الصمود أمام الصدمات الاقتصادية والبيئية. أنشئت أول شركة تعاونية في مصر عام ١٩١٠، ثم صدر القانون التعاوني المصري - القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٣-، وتأسست ١٣٥ جمعية تعاونية خلال عامين، وفي عام ١٩٣١ أنشئ بنك التسليف الزراعي لإقراض الجمعيات التعاونية، ثم أوجب قانون الإصلاح الزراعي إنشاء الجمعيات التعاونية الزراعية في الأراضي التي نزحها القانون ووزعها على صغار الفلاحين، وقامت التعاونيات بإقراض الفلاحين بضمان المحصول دون التقييد بضمان الأرض، وتنوعت إسهامات الجمعيات التعاونية في مصر ما بين تعاونيات الإسكان والإنتاج والاستهلاك وغيرها وإن ظلت الزراعية تمثل حوالي ٨٠٪ من عدد الجمعيات التعاونية.

وتم تطوير الإطار التشريعي الذي يحكم ذلك القطاع ما بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٩٠، ويتبع كل نوع من نوعيات الجمعيات التعاونية الوزارة المنظمة لقطاعه، فالزراعية تتبع وزارة الزراعة والاستهلاكية تتبع التموين والإنتاجية تتبع المحليات وتعاونيات



الثروة المائية تتبع الري وتعاونيات الإسكان تتبع الإسكان، وتجمعهم مظلة الاتحاد العام للتعاونيات فيما عدا التعاونيات التعليمية التي تتبع وزارة التربية والتعليم.

وبحساب إجمالي حجم المساهمات المالية في جميع نوعيات التعاون نجدها تفوق ٤٠ مليار جنيه، أكثر من نصفها في مجال الزراعة وأكثر من ربعها في مجال الإسكان، وتدل الأرقام على أن أكثر من نصف سكان مصر لهم علاقة بالتعاونيات ويديرون اقتصاداً منتظماً الحسابات ومراقباً مالياً، ويتضاعف الرقم إذا أُضيف إليه مقدار أصوله الثابتة، أضف إلى ذلك بنوكا عاملة هي بالأساس أسست لتدعم الحركة التعاونية مثل البنوك التجارية وبنك التنمية والائتمان الزراعي وبنك التنمية الصناعية وبنك الإسكان.

أن الزراعة المصرية شهدت تحرر من القيود الحكومية والانطلاق وفق آليات السوق، إلا أن المنظمات التعاونية الزراعية تركت أسيرة إدارات بيروقراطية متحجرة متمسكة بتشريعات جامدة كرسّت اليد القوية للسلطة وموظفيها في الإشراف والتوجيه لتحقيق الحصار والتدمير.

وكنتيجة منطقية لهذا كله فقدت التعاونيات الزراعية مكانتها وانحسرت قدراتها وتضاءل مدى أنشطتها، وحلت محلها مؤسسات ومنظمات خاصة استطاعت أن تتواءم مع التغيرات التي حدثت في البنية المؤسسية للقطاع ككل.

توصيات

- ضرورة تحفيز ومساندة القطاع الزراعي، سواء الذي يوفر احتياجات السوق المحلي من السلع أو القطاع التصديري، أسوة بالقطاعات الأخرى 'الصناعي' و'العقارى' و'السياحى'.
- أن يشمل الدعم منح الفلاح قروضاً صغيرة بدون فوائد، وتأجيل سداد أقساط الفلاحين في البنك الزراعي المصري، ورفع الجمارك عن الأعلاف للتصدي لرفع الأسعار، خاصة في ظل ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج، فصغار المزارعين يمثلون شريحة عريضة من المجتمع المصري ولا بد من النظر إليهم بعين الاعتبار في ظل الأوضاع الراهنة.
- مراجعة أسعار الأسمدة المدعمة للفلاحين مع انخفاض الأسعار العالمية للأسمدة، وانخفاض أسعار الغاز العالمية إلى أقل مستوياتها تقريباً، عند ١.٧٧ دولار للمليون وحدة حرارية.
- تفعيل ملف التأمين الزراعي على المحاصيل، والذي يسهم كثيراً في دول عدة لتعويض صغار الفلاحين عن الخسائر التي طالتهم في فترة الأزمات.



- لا بد من مراجعة شاملة لعمليات الدعم، الذي لا يستفيد منها القطاع الزراعي ولا الفلاحين.
- إنشاء صندوق تكافل زراعي، لتعويض الفلاحين عن الخسائر، التي ستلحق بهم، نتيجة تفشي وباء كورونا.
- تحليل الدروس المستفادة من أزمة كورونا، لتعظيم الإنتاج الزراعي لدينا، والعمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الاستراتيجية، التي لا يمكن الاستغناء عنها، مثل القمح والذرة، وغيرها، وذلك من خلال إعداد خطة قصيرة الأجل وأخرى طويلة الأجل لتحقيق الاكتفاء الذاتي.
- تعظيم الاستفادة من مراكز البحوث الزراعية في ذلك الوقت، حيث بإمكانها المساعدة في التوسع الرأسي بالزراعة وتحقيق نتائج أفضل وأسرع وأقل في التكاليف.
- الاستعداد لموسم حصاد القمح، وأن يكون هناك تطبيق عملي فعال للإجراءات التي اتخذتها الدولة بشأن فيروس كورونا، خلال فترة الحصاد التي اقتربت أو فيما يخص التوريد وخطة العمل لمنع التكدسات في عمليات التوريد والتحصيل.
- إزالة المعوقات التي تواجه الفلاح المصري من حيث توفير التقاوي والأسمدة والمبيدات بأسعار مناسبة، والتسويق وشراء المحاصيل بأسعار تحقق للمزارعين أرباحا مناسبة.
- إعادة النظر في دور التعاونيات وتعديل القانون وإنشاء بنك للتعاون، لحل مشكلات التمويل وحماية صغار الفلاحين والشباب، وتشجيعهم على إقامة مشروعات صغيرة وتطوير الريف المصري.
- دعم مستلزمات الإنتاج من الأسمدة، وبيع السولار والبنزين بأسعار رخيصة في ضوء انخفاض أسعار البترول، وإلزام الفلاحين بزراعة الحبوب كل عام وشراءها بأسعار مناسبة تحقق ربح للفلاح على أن تهيمن الحكومة على النسبة الأكبر في الشراء.
- تزويد صغار المزارعين والرعاة بالبذور والأدوات والأعلاف وغيرها من المدخلات الزراعية، إلى جانب دعم الصحة الحيوانية، حتى يتمكنوا من الاستمرار في توليد الدخل وإنتاج الغذاء لأسرهم ومجتمعاتهم المحلية.